

أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر:
دراسة تحليلية تطبيقية في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية (٢٠١٥ – ٢٠٢٥)

إعداد الطالب

سعيد سعد الدوسري

الرقم الجامعي: ٢٥٣٠٠١٢٦٣

إشراف

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي

٢٠٢٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

نحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذه الدراسة. وأهدي هذا العمل الى والدي العزيزين اللذين كانا لي مصدر دعم وإلهام وطاقة طوال حياتي. إلى والدتي التي صبرت على كل شيء ووهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان والتي رعتني حق الرعاية وكانت سنداً في الشدائد، ودعواتها لي بالتوفيق كانت لي الحافز الدائم. وإلى والدي الغالي الذي وهبنا كل ما يملك الذي علمني قوة الإرادة والمثابرة والعمل الجاد. كما أهدي ثمرة جهدي للدكتور/ الفيصل عبدالحميد والدكتور فايز جراد الذي كلما ظلم الطريق أمامنا لجأنا إليهم بعد الله فأناروا لي ما هو مظلم، وكلما دب اليأس في نفسنا زرع فينا الأمل لنسير قدماً وكلما سألنا عن معرفه زودنا بها.

إلى زملائي وأصدقائي، الذين وقفوا بجاني وكانوا لي عوناً وسنداً، أهدي هذا العمل كتعبير عن شكري وامتناني لكل الدعم والتشجيع الذي تلقينته منهم. وإلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح والتغير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى. قال تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (الرعد: الآية ١١).

وأخيراً، أهدي هذا العمل لكل من ساهم في نجاحي ودعمني وشجعني بشكل مباشر أو غير مباشر في انجاز هذا البحث، سائلاً الله أن يجعل هذا الإنجاز بداية لمزيد من النجاحات والتقدم.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانتك، أما بعد:

فبعد شكر الله تعالى على نعمته وفضله وعلى تيسيره إتمام هذه الدراسة، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة الدكتور/ الفیصل عبدالحمید والدكتور فايز جراد على تفضلهم بقبول الإشراف على الرسالة، والذي بذل من وقتهم وجهدهم في توجيهنا منذ كانت فكرة وحتى صارت إلى ما هي عليه الآن، فكانوا خيرا معلمين وموجهين ومعينين لي بعد الله، استفدت من سماتهم وأخلاقهم قبل علمه، فلا أملك لهم إلا الدعاء جزاء ما قدموه لنا، أسأل الله أن يبارك في عمرهم وعملهم وأن يسعدهم في الدارين.

وختاماً أحمد الله سبحانه وتعالى على إكمال نعمه ظاهراً وباطناً، ولا يفوتنا أن نوجه شكرنا وتقديرنا لكل من ساعدونا في إنجاز هذه الدراسة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية تطبيقية في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية (٢٠١٥ - ٢٠٢٥)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في المملكة العربية السعودية. وتتكون مجتمع وعينة الدراسة من مدير وخبراء بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية (١٠٠) مدير وخبراء.

أظهرت النتائج أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال من خلال ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال، وزيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية. أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة أن يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل، وأن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وأن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد.

أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال. والالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات. وتعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة. وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي، مع تحديثها بشكل دوري بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وتعزيز استقلالية وكفاءة الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء مهامها في الكشف عن حالات الفساد ومتابعتها دون تدخل. والتحول نحو الحكومة الرقمية وتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمراجعين، بما يحد من فرص الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي - معدلات النمو الاقتصادي - ظاهرة الفقر.

Abstract

This study examined the impact of administrative and financial corruption on economic growth rates and the exacerbation of poverty: an applied analytical study of the business environment in the Kingdom of Saudi Arabia (2015–2025). The study aimed to analyze the impact of administrative and financial corruption on economic growth and poverty levels in the Kingdom of Saudi Arabia. The study population and sample consisted of 100 managers and experts in the Saudi business environment.

The results showed strong agreement among the study participants on an inverse relationship between the level of institutional transparency and the costs of doing business. Specifically, higher levels of institutional transparency led to lower business costs, and increased transparency in administrative procedures led to reduced operational costs. The study also strongly agreed that financial corruption positively impacts poverty levels and income inequality. Furthermore, the study participants agreed that effective corporate governance promotes economic growth. Finally, the study participants agreed that the prevalence of administrative and financial corruption negatively affects the efficiency of public spending and resource allocation.

The study recommended the necessity of implementing governance principles to enhance investor confidence in the business environment and to improve the financial performance of institutions. Strengthening corporate governance by implementing the principles of transparency, accountability, and integrity in all public and private institutions. Developing and regularly updating legislative and regulatory frameworks for combating administrative and financial corruption in accordance with international best practices. Enhancing the independence and efficiency of oversight bodies and empowering them to perform their duties in detecting and investigating corruption without interference. Transitioning to digital government and expanding the use of e-services to reduce direct contact between employees and the public, thereby limiting opportunities for corruption.

Keywords: Administrative and financial corruption — Economic growth rates — Poverty.

محتويات الفهرس

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
شكر وتقدير	ب
ملخص الدراسة	ج
ملخص الانجليزي	د
محتويات الفهرس	هـ
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	١
المقدمة.	٢
مشكلة الدراسة.	٢
أهمية الدراسة.	٣
أهداف الدراسة.	٤
تساؤلات الدراسة	٤
فرضيات الدراسة	٥

٦	الدراسات السابقة
١٤	الفصل الثاني : المنطلقات النظرية للدراسة
١٥	المبحث الأول: الفساد الإداري والمالي
٢٠	المبحث الثاني: ظاهرة الفقر
٢٢	المبحث الثالث: أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر
٢٨	المنهجية وطرق البحث:
٢٨	اساليب التحليل الاحصائي :
٢٩	مجتمع وعينة الدراسة
٢٩	أداة الدراسة
٣٠	حدود الدراسة
٣١	الفصل الثالث : الإطار المنهجي للدراسة
٣٢	منهج الدراسة
٣٢	مجتمع وعينة الدراسة

٣٣	خصائص أفراد عينة الدراسة
٣٨	أداة الدراسة
٤٠	صدق أداة الدراسة
٤٣	ثبات أداة الدراسة
٤٦	الأساليب الإحصائية
٤٧	الفصل الرابع : التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات
٤٨	المحور الأول: توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال
٥٢	المحور الثاني: يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل
٥٦	المحور الثالث: تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي
٥٩	المحور الرابع: انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الانفاق العام وتخصيص الموارد
٦٢	الفصل الخامس : نتائج الدراسة وتوصياتها

٦٣	أولاً: خلاصة الدراسة
٦٤	ثانياً: نتائج الدراسة
٦٧	ثالثاً: توصيات الدراسة
٦٩	المراجع
٧٤	الملاحق

فهرس الجدول

الصفحة	الجدول
٣٣	جدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس
٣٤	جدول رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر
٣٥	جدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي
٣٦	جدول رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسعى الوظيفي
٣٧	جدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة
٤٠	جدول (٦) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي
٤١	جدول (٧) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال) بالدرجة الكلية للمحور.
٤٢	جدول (٨) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل) بالدرجة الكلية للمحور
٤٣	جدول (٩) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي) بالدرجة الكلية للمحور
٤٤	جدول (١٠) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة
٤٩	جدول (١١) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال
٥٣	جدول (١٢) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل
٥٦	جدول (١٣) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي
٥٩	جدول (١٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الانفاق العام وتخصيص الموارد

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
٣٣	شكل رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس
٣٤	شكل رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر
٣٥	شكل رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي
٣٧	شكل رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي
٣٨	شكل رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات المعاصرة، لما له من آثار سلبية على كفاءة المؤسسات العامة والخاصة، وعلى توزيع الموارد الاقتصادية بشكل عادل. وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن الفساد يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي، وتقليل كفاءة الإنفاق الحكومي، وزيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل وتؤكد تقارير البنك الدولي أن الفساد يؤدي إلى إهدار نسبة كبيرة من الموارد العامة ويؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما ينعكس سلباً على مستويات الرفاه الاجتماعي والتنمية

الاقتصادية. كما أن ضعف الشفافية والمساءلة يؤدي إلى انخفاض الثقة في المؤسسات ويؤثر على تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية وإدارية كبيرة في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، والتي تضمنت العديد من الإصلاحات المؤسسية ومبادرات مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة والشفافية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر في البيئة السعودية، وتحليل مدى تأثير برامج الإصلاح المؤسسي على هذه العلاقة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الفساد الإداري والمالي من جهة، والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر من جهة أخرى، مع التركيز على التطورات التي شهدتها المملكة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٥).

مشكلة الدراسة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة معقدة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر. فالفساد يؤدي إلى تسرب الموارد الاقتصادية من المشاريع التنموية إلى قنوات غير قانونية، مما يضعف كفاءة الاستثمار العام ويؤثر على جودة الخدمات العامة. كما يؤدي الفساد إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال وتقليل كفاءة المؤسسات الحكومية، مما ينعكس سلباً على بيئة الاستثمار والنمو الاقتصادي. ونتيجة

لذلك، تتأثر الفئات ذات الدخل المحدود بشكل أكبر بسبب انخفاض جودة الخدمات الاجتماعية وتراجع فرص التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة لدراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر في السياق السعودي، وتحليل مدى تأثير الإصلاحات المؤسسية الحديثة على هذه العلاقة. وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٥)؟

أهمية الدراسة:

– الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية في مجال الإدارة والاقتصاد، من خلال تحليل العلاقة بين ثلاثة متغيرات رئيسية هي:

١. الفساد الإداري والمالي
٢. النمو الاقتصادي
٣. مستويات الفقر
٤. كما تسهم الدراسة في تقديم إطار تحليلي يوضح تأثير الحوكمة المؤسسية والشفافية
٥. على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

– الأهمية العملية

١. تسهم هذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات العملية
٢. الصناع القرار في القطاعين الحكومي والخاص، من أجل
٣. تعزيز أنظمة الحوكمة والشفافية

٤. تحسين كفاءة الإنفاق العام

٥. دعم سياسات الحد من الفقر

٦. تحسين بيئة الاستثمار في المملكة.

أهداف الدراسة:

الهدف العام

تحليل أثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025)

الأهداف الفرعية

١. تحليل العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي.
٢. قياس تأثير الفساد المالي على مستويات الفقر.
٣. دراسة دور الحوكمة المؤسسية في الحد من الفساد.
٤. تقييم أثر الإصلاحات المؤسسية المرتبطة برؤية السعودية ٢٠٣٠ على مكافحة الفساد.
٥. تقديم نموذج تحليلي لتعزيز الشفافية ودعم التنمية الاقتصادية

تساؤلات الدراسة:

١. ما أثر الفساد الإداري على معدلات النمو الاقتصادي؟
٢. ما العلاقة بين الفساد المالي ومستويات الفقر؟
٣. كيف تؤثر الشفافية المؤسسية على بيئة الاستثمار في المملكة؟
٤. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الفساد وتحسن النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية

يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لانتشار الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

الفرضيات الفرعية

١. توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال.

٢. يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل.

٣. تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

٤. انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد

الدراسات السابقة :

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقير. دراسة Gupta et al (2002) أوضحت أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل ويؤثر بشكل مباشر على الفئات الفقيرة من خلال تراجع جودة الخدمات العامة. كما أشار تقرير البنك الدولي (٢٠٢١) إلى أن الفساد يعد أحد أهم العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويؤثر على كفاءة الإنفاق الحكومي. أما دراسة Mauro (1995) فقد أكدت أن الفساد يقلل من مستويات الاستثمار ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

كما بينت دراسة حديثة حول الحوكمة المؤسسية أن تعزيز الشفافية والرقابة المؤسسية يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة ثقة المستثمرين.

١. دراسة (محمد، ٢٠٢٥) بعنوان " دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثره في

الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفساد ليس مجرد مشكلة تتعلق بتطبيق وجودة الحوكمة، بل أصبح يشكل تحدياً كبيراً يعيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية البشرية العادلة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الفئات المختلفة. ومن أهم أهداف الحكومات هو الحد من الآفات الاجتماعية والمشاكل الناجمة عن الفساد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٢) موظفين شركات التنمية المستدامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا تلعب دوراً فعالاً كأداة رقابة شفافة وتسمح بقدر أعظم من المساءلة. وبالتالي فهي أداة مهمة للتنمية المستدامة، وتسهل الأداة التكنولوجية جمع البيانات وتحليلها وتحديثها وتوفير مرونة أكبر في معالجة أنواع وأشكال الفساد المالي والإداري الخطير المعترف به دولياً. كما أنها أداة تساهم في تطوير آليات أفضل لمكافحة الفساد واستراتيجيات الحوكمة والتنمية. وتعتبر حماية البيئة والصحة والتعليم والاتصال والحد من الفقر

المؤشرات الرئيسية في الوقاية من الفساد ومكافحته، أوصت الدراسة بدور التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد الإداري والمالي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تُعتبر من أبرز العوامل التي تسهم في تحسين الشفافية وتقليل فرص الفساد وتوضيح العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة، موضحاً كيف أن الفساد يؤثر سلباً على الموارد المالية، ويعوق تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

٢. دراسة (عاتي، ٢٠٢٥) بعنوان "توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر من خلال التطرق إلى أهمية الحوكمة ومؤشراتها وأشكال الفساد المالي والإداري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٠) بلداً في الفساد. توصلت نتائج الدراسة إلى نشر التخلف الذي انعكس بشكل كبير على كل مفاصل الحياة وعموم الأنشطة الحياتية للمواطنين التي تصل إلى حد تقويض النظام السياسي عبر إفراغه من مقومات استقراره. مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والزمن وضياح فرص التقدم والازدهار. لذا، وخلص البحث إلى أن تكلفة وتأثير الفساد المالي والإداري كبيرة جداً ويحرم المجتمعات حقها في المساواة ويزيد من معاناة الطبقة الكادحة (الفقيرة)، أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي في المجتمع لأهمية الحوكمة بوصفها ملاذاً ودرعاً حصيناً يحمي المؤسسات من أفة الفساد المالي والإداري.

٣. دراسة (بوشعالة، ٢٠٢٤) بعنوان "تعزيز دور الحكم الرشيد للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي أصبحت تثير اهتمام الباحثين لما لها من آثار سلبية على جميع المستويات في الدولة، ولعل من بين الأسباب التي تدفع

بالأشخاص إلى مثل هذه الممارسات ضعف القوانين والتشريعات من جهة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من ٦٨ موظفين القطاع الحكومي، وتوصلت نتائج الدراسة أن ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وغياب مؤشرات النزاهة والشفافية والمساءلة، يعد إرساء الحكم الرشيد خاصة الشفافية وحكم القانون والمساءلة من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد، باعتبار أن الفساد هو أساس مشكلة الحكم، وفشل المؤسسات، وعلامة على عدم القدرة على إدارة المجتمع عن طريق نظم متوازنة من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية. عموماً فإن تعزيز الحكم الرشيد يعد بمثابة آليات للوقاية من الفساد الإداري والمالي ومكافحته. أوصت الدراسة بضرورة وضع المناهج التربوية والثقافية المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة. ويجب العمل على تحسين الوضع الاقتصادي داخل الدولة.

٤. دراسة (عيماد، ٢٠٢١) بعنوان "دراسة أثر الفساد الإداري على إنتشار الفقر في الدول النامية للعام ٢٠١٩م"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفساد الإداري أحد أكبر الهواجس التي تؤرق الدول والحكومات، نظراً لكونه ملازماً لكل الأنظمة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات والأفراد، إن الفساد المتفشى يدل على أن الدولة سيئة التدبير. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (٨٥) موظفين المؤسسات الحكومية، وتوصلت نتائج الدراسة أن ظاهرة الفساد موجودة عالمية لكن بنسب متفاوتة جداً حتى بين الدول النامية، تتراجع مستويات العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الأمة بسبب الفساد، مما قد يولد حنقاً بين المكونات الاجتماعية ويهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، ونتيجة وهي ذلك الأثر السلبي الذي يخلفه الفساد على الفقر في معظم الدول النامية التي تمكنا من جمع البيانات حولها، حيث جاءت النماذج المقدرة تؤيد هذه العلاقة وبشكل واضح

وصريح، أوصت الدراسة بالعمل على تقليل الفساد في الدولة من خلال تحسين البنود المكونة لمؤشر الفساد العالمية، كفيل بأن يؤدي إلى ضمان حقوق الفقراء وتحسن المستوى المعيشي لهم، ونشر ثقافة التبليغ عن الفساد خاصة في الدول النامية وضمان الحماية القانونية للمبلغين في حالة التبليغات العلنية.

٥. دراسة (أبو العز، ٢٠١٥) بعنوان " تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في

إفريقيا: نيجيريا نموذجاً"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نتيجة للأثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفساد وفق أكثر التعريفات بساطة وشيوعا، هو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ورغم أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة عامة ترتبط بمعظم المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو تصنيفاتها على سلم التنمية، إلا أن مشكلة الفساد تحتل مكانا جوهريا من بين مشكلات القارة الأفريقية بوجه خاص. ففي السياق الأفريقي، تعتبر مشكلة الفساد سمة هيكلية في كيان الدولة نفسه، فضعف القدرات البيروقراطية والطبيعة الرعوية للدولة تعيد إنتاج شبكة الفساد وتجعلها لصيقة الصلة بالإدارة والحكم، والتي تعيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تشيع ظواهر الفساد الكبير واختطاف الدولة في العديد من دول القارة. وقد تصاعد الاهتمام بقضية الفساد وانعكاساتها السلبية على أفاق التنمية في دول القارة على مدى العقدين الماضيين مع تنامي وطأة الفساد وتكلفته في تأخير النمو أو سوء توزيع عوائده في مختلف دول القارة، وكذلك مع تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية وكان الاهتمام على المستوى الإقليمي واضحا حين تبنى الاتحاد الأفريقي بروتوكولا لمكافحة ومنع الفساد قبل أن تعلن الأمم المتحدة البروتوكول المناظر بعدة أشهر. فقد فتح الاتحاد الأفريقي الباب للتوقيع على بروتوكول منع ومكافحة الفساد في التاسع من شهر يوليو عام ٢٠٠٣،

أي قبل بروتوكول الأمم المتحدة بحوالي خمسة أشهر. ومع تصاعد وتيرة الفساد في القارة الإفريقية وفقا لتقارير منطقة الشفافية الدولية والتي أشارت إلى تصدر عشرة دول أفريقية المراتب الأولى من حيث مؤشر الفساد، تأتي هذه الورقة لتتناول تلك الظاهرة بالبحث والتحليل موضحة انعكاساتها على النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية. وقد تم اختيار الحالة النيجيرية باعتبارها من أبرز نماذج الفساد المتغلغل في مؤسسات الدولة كما تتميز بأنها دولة نفطية تمتلك فيها الدولة منح وتخصيص امتيازات النفط مما يفتح مجالات واسعة أمام احتمالات الفساد خاصة في المستويات القيادية العليا. ومن المؤشرات الدالة على تفشي ظاهرة الفساد في نيجيريا وصعوبات مواجهتها ومدى تأثيرها على آفاق التنمية أن ذلك البلد الغني بالموارد يعاني من معدلات شديدة الارتفاع للفقر، حيث تزيد نسبة السكان التي تعاني من الفقر في نيجيريا عن ٧٠٪.

تحليل الدراسات السابقة:

تناول الباحث عدد من الدراسات السابقة المرتبطة وموضوع الدراسة بلغ عددها (٥) دراسة، وجاءت في تواريخ زمنية متعددة تراوحت (٢٠١٥-٢٠٢٥)، ومن خلال هذا تناول هذه الدراسات كان هناك عدد من نقاط الاتفاق والاختلاف والاستفادة يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: أوجه الاتفاق :

اتفقت معظم الدراسات على أن الفساد الإداري والمالي يمثل أحد أبرز المعوقات أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة معدلات الفقر، وإضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية، وتراجع العدالة الاجتماعية. فقد أكدت دراسة محمد (2025) ، ودراسة عاتي (2025)، ودراسة عيماد (2021) ، ودراسة أبو العز (2015) أن الفساد يؤدي إلى هدر الموارد العامة، ويحد من فرص التنمية المستدامة، ويزيد من معاناة الفئات الفقيرة.

كما اتفقت الدراسات على أهمية الحوكمة الرشيدة بوصفها إحدى أهم الآليات للحد من الفساد الإداري والمالي، حيث أشارت دراسة عاتي (2025) ودراسة بوشعالة (2024) إلى أن مبادئ الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والنزاهة تعد الركائز الأساسية لمكافحة الفساد وتحسين الأداء المؤسسي. وأجمعت معظم الدراسات على استخدام المنهج الوصفي أو الوصفي التحليلي؛ إذ اعتمدت دراسات محمد (٢٠٢٥)، وعاتي (٢٠٢٥)، وبوشعالة (٢٠٢٤)، وعيماد (٢٠٢١) على هذا المنهج باعتباره الأنسب لدراسة ظاهرة الفساد وتحليل أسبابها وآثارها. كذلك اتفقت الدراسات في توصياتها على ضرورة تعزيز الشفافية، ونشر ثقافة النزاهة، وتطوير التشريعات، وتحسين نظم الرقابة، وتفعيل المشاركة المجتمعية باعتبارها أدوات فعالة للحد من الفساد وتحقيق التنمية.

ثانياً: أوجه الاختلاف :

اختلفت الدراسات في محور التركيز؛ حيث ركزت دراسة محمد (2025) على دور التكنولوجيا والتحول الرقمي في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة، بينما اهتمت دراسة عاتي (2025) بتوظيف الحوكمة في مكافحة الفساد وخفض الفقر. أما دراسة بوشعالة (2024) فقد ركزت على دور الحكم الرشيد في الحد من انتشار الفساد، في حين تناولت دراسة عيماد (2021) العلاقة المباشرة بين الفساد الإداري وانتشار الفقر في الدول النامية، بينما ركزت دراسة أبو العز (2015) على أثر الفساد في النمو الاقتصادي في أفريقيا مع اتخاذ نيجيريا نموذجاً للدراسة.

كما اختلفت الدراسات من حيث مجتمع الدراسة والعينة؛ إذ اعتمدت دراسة محمد (٢٠٢٥) على (١٠٢) موظفاً في شركات التنمية المستدامة، بينما شملت دراسة بوشعالة (٢٠٢٤) (٦٨) موظفاً في القطاع الحكومي، واعتمدت دراسة عيماد (٢٠٢١) على (٨٥) موظفاً في المؤسسات الحكومية، في حين تناولت دراسة عاتي (٢٠٢٥) بيانات مقارنة لـ (١٨٠) دولة، أما دراسة أبو العز (٢٠١٥) فقد كانت دراسة تحليلية اعتمدت على الحالة النيجيرية دون استخدام عينة ميدانية.

واختلفت الدراسات كذلك في نتائجها الرئيسية؛ فدراسة محمد (٢٠٢٥) أبرزت التكنولوجيا كوسيلة فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة، بينما ركزت دراسة عاتي (٢٠٢٥) على الحوكمة باعتبارها وسيلة لحماية المؤسسات وتقليل الفقر، وأكدت دراسة بوشعالة (٢٠٢٤) أهمية الحكم الرشيد في الوقاية من الفساد، في حين أثبتت دراسة عيماد (٢٠٢١) وجود علاقة إيجابية واضحة بين ارتفاع مستويات الفساد وزيادة معدلات الفقر، بينما ركزت دراسة أبو العز (٢٠١٥) على الانعكاسات الاقتصادية الكلية للفساد وتأثيره في النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية بأنها تجمع بين ثلاثة متغيرات رئيسية هي: الفساد الإداري والمالي، والحوكمة، والفقر في إطار تحليلي واحد، مع التركيز على دراسة العلاقة بين مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة وأثر ذلك في الحد من الفقر. كما تستفيد الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، إلا أنها تسعى إلى تقديم معالجة أكثر تكاملاً من خلال الربط بين الأبعاد الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للموضوع، بما يساهم في تقديم تصور عملي لدور الحوكمة في الحد من الفساد وتحسين مؤشرات التنمية وتقليل الفقر.

أوجه الاستفادة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عدة أمور يمكن توضيحها على النحو التالي:

- إعداد مشكلة الدراسة والتدرج فيها والربط بينها وبين نتائج بعض الدراسات.
- إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وربطها بمتغيرات ومحاور الدراسة.

كيف تحدد فجوة البحث؟

على الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، أو بين الفساد والفقر، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على تحليل العلاقة الثنائية بين هذه المتغيرات.

أما هذه الدراسة فتركز على تحليل العلاقة الثلاثية بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقير في سياق الاقتصاد السعودي، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المرتبطة برؤية السعودية ٢٠٣٠، وهو جانب لم يتم تناوله بشكل كاف في الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

المنطلقات النظرية للدراسة

المنطلقات النظرية للدراسة:

المبحث الأول: الفساد الإداري والمالي:

أولاً: تعريف الفساد الإداري والمالي:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري على إنه إساءة إستعمال السلطة لأغراض خاصة. وهذا التعريف يشمل المكاسب المالية والمادية لتعزيز السلطة الادارية.

كما إنه (النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي فعلا إلى حرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يمثل طلبات الجمهور والمصلحة العامة لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أم لا ، وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم).

عرف الفساد الإداري بأنه: "استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف بذاته أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي، وسواء كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي. (مشري، ٢٠١٥، ١٤-١٥).

يعرف الفساد الإداري والمالي بأنه قيام الموظف العام وبطرق غير مشروعة بارتكاب فعل يعد إهدار للمال العام أو الموجودات العامة، ومن ثم فهو سلوك يخالف الواجبات الوظيفية الرسمية للوظيفة العامة، بحيث تشمل تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة فردية، سواء أكان مادية أو معنوية (كوهين، ٢٠١٦).

ويعرف بأنه إخلال بالمصالح والواجبات العامة. .

ويعرف بأنه تصرف الموظف العام الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل ذلك الإبتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين في الأقل، كما يشمل أيضا أنواع أخرى من ارتكاب

الأعمال المحظورة الذي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الإحتيال والإختلاس ، على أن يترافق ذلك السلوك مع ضعف المساءلة الحقيقة وضعف فافية أعمال الدولة من حيث الإفصاح عنها ومنح صلاحيات كبرى للموظفين العموميين ، مضافاً إليها إنخفاض الكثير من دخولهم بما لا يتناسب وضمنان حياة وعيش كريم لهم مما يؤدي إلى إستخدامهم للصلاحيات بسلوك غير أخلاقي (يجعلهم يستغلون تلك الصلاحيات لتحقيق المنافع الشخصية التي تفسر على أنها فساد إداري.

ويشير التقرير السنوي لهيئة النيابة في مصر عام ٢٠٠٣ إلى أن قضايا الفساد التي تم ضبطها داخل الحكومة خلال ثلاث سنوات بلغت (٢٠٠) ألف قضية منها (٧٣) ألف قضية عام ٢٠٠٢ أي بواقع قضية فساد كل دقيقة ونصف ، حيث بلغت قضايا الجرائم الجنائية للعاملين بالحكومة لعام ٢٠٠١ (١٠٠٥٠) قضية منها (٢٦٤) قضية روة و (١١٨٠) قضية تزوير وإستعمال محررات مزورة . ٢ علماً أن مصر من الدول التي جاءت في الترتيب الأدنى لموارد مدركات الفساد عام ٢٠٠٣ حيث بلغت درجتها حسب (٣,٣) وجاء تسلسلها (٧٢) من أصل (١٣٣) دولة (الموسوي، ٢٠٠٥).

ثانياً: صور الفساد الإداري والمالي:

الفساد الإداري ظاهرة معقدة وأسبابها متشعبة، ويظهر بصور كثيرة ويرتدي عشرات الأقنعة، وله قدرة عالية على تطوير أساليبه في التحايل والالتفاف حول الأنظمة التي تسن لمقاومته. ومن بعض صور الفساد الإداري ما يلي:

- الرشوة
- السرقة والاختلاس
- هدر المال العام
- التلاعب بشروط ومواصفات العقود

- تقاضي العمولات
- قبول الهدايا والإكراميات
- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية
- التلاعب بالأختام الرسمية
- بيع التوصيات
- بيع الوظائف والترقيات
- تزوير الفواتير
- انتهاك الأنظمة واللوائح
- تبادل المنافع والخدمات
- الابتزاز
- استغلال الأجهزة المكتبية لأغراض شخصية. (السالم، ٢٠١٩، ١٢)

ثالثاً: أسباب الفساد الإداري والمالي:

وبصورة عامة يمكن سرد اسباب ودوافع السلوك غير الاخلاقي في النقاط الاتية:

١. سوء الادارة: ويتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب , وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي.
٢. انخفاض الاجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية واشباع حاجته وسد متطلبات عائلته.

٣. ارتفاع الاسعار والخدمات التي يحتاجها الموظف وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية , وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأجر او الراتب.

٤. ضعف تطبيق القوانين والانظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل , وتنظيم سلوك العاملين في المنظمات.

٥. سوء التنظيم وعدم الاستقرار الاداري.

٦. سوء تطبيق الاجراءات العلمية في اختيار وتعيين الموظفين نتيجة لعدم استخدام اسلوب المقابلات الشخصية والاختبارات اللازمة لاختيار العاملين الذين تتوفر فيهم الكفاءة والصدق والامانة في التعامل والعمل وكذلك اهمال استخدام التقارير السنوية وتقويم الاداء ومعايير الترفيع والترقية....الخ. (عبد اللطيف، ٢٠١٨ ، ٩).

رابعاً: أنواع الفساد الإداري والمالي:

١. اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر:

هي جرائم مترادفة من الناحية العامة، تشتمل على سرقة موظف حكومي الممتلكات مؤتمن عليها أو إساءة استعمالها، وبعد الاختلاس وتبديد الممتلكات إلى جانب الرشوة القنوات الرئيسية للفساد الكبير، حيث يتمكن موظفون كبار من تكديس مبالغ طائلة من المال بسرعة عبر نهب الخزائن العامة التي يمكنهم الوصول إليها بحكم مناصبهم (Nichols, 2017).

٢. الإثراء غير المشروع

عرفت المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإثراء غير المشروع المسؤول عمومي بأنه زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المشروع، كما تعرف اتفاقية البلدان الأميركية لمكافحة الفساد في المادتين (٩) و (١١) على التوالي الإثراء غير المشروع على نحو مشابه، ولعل المدعين العموميين يفضلون توجيه تهمة الإثراء غير المشروع، بد من الاتهام بالفساد، لأن الجريمة تتمحور حول زيادة غير مفسرة في ممتلكات مسؤول ما ولعله من السهل إثبات الإثراء غير المشروع أكثر من النشاط الفاسد الذي تم بفضل كسب الممتلكات، لأن الأطراف في معاملة غير شرعية قد يحاولون تمويه احتياهم، وربما لا يتوفر شهود عليها أو قد لا تتوفر الرغبة والاستعداد لديهم للإبلاغ عنها (عتيقة، ٢٠١٦).

٣. غسيل الأموال: تحويل أو إخفاء الإيرادات المتأتية عن الجريمة، بما في ذلك فعل الفساد، في محاولة لتمويه الأصول غير المشروعة للإيرادات، وعلى الرغم من أن غسيل الأموال يحدث بعد مباشرة الفعل الفاسد، من الضروري منعه لأن وكالات إنفاذ القانون لن تتمكن في حال النجاح في غسيل الإيرادات من تحديد الممتلكات المسروقة وإعادتها إلى الملكية العامة، ومن شأن العراقيل الموضوعة أمام غسيل الأموال تقي الموظفين العموميين عن اختلاس الأموال العامة وتقاضي الشاوي في المقام الأول.

٤. الرشوة: تني امنح موظف حكومي مزايا غير مستحقة بقصد التأثير عليه لكي يقوم بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية، وتعد الرشوة أحد الأشكال الأكثر شيوعاً للفساد الكبير.

٥. الابتزاز: يضم طرفاً يكره طرفاً آخر على تقديم فائدة غير مستحقة، عبر التهديد بالعنف عادة، أو الملاحقة القضائية أو إفشاء معلومات مضرّة، وقد يكون ضحية الابتزاز شخصاً عادياً أو مسؤولاً حكومياً على السواء (الجحيلان، ٢٠٢٤).

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر:

أولاً: تعريف ظاهرة الفقر:

يعرف الفقر بأنه الحاجة، وهو مشتق من انقفار الظهر، أي انكسار فقارِه؛ فكأنّ الفقير مكسور الظهر من شدّة الحاجة (عبدالخالق، ٢٠٠٩).

ويعرف أيضاً بأنه عدم امتلاك الإنسان لما يكفيه من مال، مع عدم قدرته على الكسب والعمل. يمكن أيضاً تعريف الفقر بأنه عدم قدرة الإنسان اقتصادياً أن يوفر احتياجاته الصحيّة والتعليميّة وتوفير الغذاء والملبس وغيرها من أساسيات المعيشة الضروريّة لتأمين مستوى لائق للعيش. الفقر يعد افتقار للموارد والدخل أو وجود مصدر دخل مستمر، مما يعد سبباً رئيسياً لنشر البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعيّة (ياسين، ٢٠٢٠).

ثانياً: أسباب نشأة الفقر

أسباب نشأة الفقر عديدة ومنها ما هو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ديني أو نفسي أو فكري، ومنها ما هو يجمع بينهم. من أسبابها: (أحمد، ٢٠١٧).

١. الحوا رب و الكوارث: هروب الشعب من الأوطان بسبب الأوضاع السياسيّة الحرجة و ترك كل ما يملكون ورائهم لحماية أنفسهم سبباً أساسياً للفقر.

٢. ضعف التعليم: التعليم هو أساس التوظيف و من الصعب أن يكون الإنسان في وظيفة لها دخل جيد لحالته ما لم يكن لديه العلم الكافي.

٣. تدلي الأجور: سواء كان انعدام في الدخل او انخفاضه، سيكون التأثير كبير في الحاليتين لان الاجر الغير كافي لن يغطي جميع الاحتياجات للأفراد مما يؤدي للفقر.

٤. النوع الإجتماعي: قبول المرأة بأجر أقل من الرجل يؤدي للفقر مما يعرضهن للفقر أكثر من الرجال.

٥. عدد أفراد الأسرة: من المنطقي أن عدد الكبير في أفراد الاسرى يعرضهم للفقر بشكل كبير و ذلك لأن تسديد احتياجات الجميع تصبح أصعب مع ازدياد عددهم.

ثالثاً: أبعاد ظاهرة الفقر:

١. البعد الاقتصادي: المقدرة على تحقيق دخل، الاستهلاك، الأصول المملوكة والتي لا يمكن

الاستغناء عنها من أجل توفير الأمن الغذائي، الرفاهية الاقتصادية، الوضع الاجتماعي.

٢. البعد الإنسانية: تعتمد على الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية الصالحة للاستخدام،

والسكن (تشمل العناصر الأساسية لرفاهية الأفراد والحماسة لتحسين ظروف معيشتهم).

٣. البعد السياسي: يعد الحرمان م الحريات الأساسية مثل التعبير عن الآراء السياسية والتأثير في

سياسات الدولة، وحقوق الإنسان من أهم الجوانب الأساسية للفقر.

٤. البعد الاجتماعي والثقافي: المساهمة بشكل فعال كعضو مؤثر في المجتمع، وتحقيق هذه المشاركة

نتيجة المكانة الاجتماعية والكرامة الاجتماعية والثقافية (أحمد، ٢٠٢٤).

رابعاً: أثر ظاهرة الفقر على المجتمع

أثار الفقر تعتبر خطيرة على المجتمع لأنها تؤدي الى وضع الأفراد في خطر من الناحية الإقتصادية و الصحية و التعليمية و الاجتماعية.

أولاً: تأثير الفقر في الإقتصاد يكون من خلال تأثير الفقر بالصحة الذهنية و الجسدية و هذا يقلل من عدد الأيدي العاملة مما يقلل مصدر الإنتاج و الإنتاجية.

ثانياً: تأثير الفقر في الصحة يكون من خلال العيش في أماكن غير صحية تعرضهم لأمراض خطيرة قد تسبب الوفاة، خصيصاً أن الفقراء لا يمكنهم أن يحصلوا على المساعدة من المستشفيات بسبب نقصهم للأموال.

ثالثاً: تأثير الفقر في التعليم يكون من خلال عدم وجود الموارد المادية للتسجيل في مدارس جيدة او حتى عدم قدرتهم للدفع للمواصلات و غيرها من اساسيات التعليم.

رابعاً: أثر الفقر الاجتماعي يكون من خلال الإحباط و اليأس و عدم الإحساس بالإنتماء سواء للأسرة أو للمجتمع نفسه و هذا يسبب تفكك و انعزال من الجميع، أيضاً الفجوة الكبيرة بين الفقراء و الأغنياء تسبب حدوث مشاكل غير أخلاقية بينهم. (الصغير، ٢٠٢٢).

المبحث الثالث: أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر:

أولاً: أثر الفساد على معدلات النمو الاقتصادي

١. تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي: انتشار الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية المعقدة يزيد من

تكاليف إقامة المشاريع، مما يدفع رؤوس الأموال لتجنب البيئة الاستثمارية.

٢. سوء تخصيص الموارد العامة: يتم توجيه الإنفاق الحكومي نحو مشاريع ضخمة تتيح الحصول على عمولات أو رشى بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، والصحة.
٣. ضعف الإيرادات العامة وتضخم الديون: تؤدي الرشوة والتهرب الضريبي إلى تقليص إيرادات الدولة، مما يدفع الحكومات إلى الاستدانة وزيادة الضرائب، مما يثقل كاهل المنتجين والمواطنين.
٤. تدني جودة البنية التحتية: إرساء عقود المشاريع العامة على شركات غير كفؤة تدفع الرشى يؤدي إلى رداءة تنفيذ الطرق، والمدارس، والمستشفيات، مما يهدر المال العام (شاهين، ٢٠٢٥).

ثانياً: تفاقم ظاهرة الفقر:

ينعكس التراجع الاقتصادي الناجم عن الفساد بشكل مباشر على زيادة معدلات الفقر وتعميقه في المجتمع: (الجميل، ٢٠٢٤)

١. تركيز الثروة وسوء توزيع الدخل: يؤدي الفساد إلى احتكار القلة المقربة من دوائر السلطة للثروات والموارد، مما يزيد من التفاوت الاجتماعي ويمنع وصول الثروة للفئات الهشة.
٢. تدهور الخدمات الأساسية: سرقة أو سوء إدارة الأموال المخصصة للخدمات العامة (كالصحة والتعليم) تحرم الطبقات الفقيرة من مقومات الارتقاء الاجتماعي، وتجعلهم يدفعون تكاليف باهظة للحصول على خدمات أساسية.
٣. تدمير الطبقة الوسطى: يؤدي غياب العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف والمنافسة إلى إضعاف الطبقة الوسطى وانزلاقها نحو خط الفقر.
٤. ارتفاع معدلات التضخم: استغلال النفوذ والاحتكار والمضاربة غير المشروعة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل يفوق القدرة الشرائية للمواطنين

ثالثاً: أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر:

يُعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه الدول، ولا سيما الدول النامية، لما يترتب عليه من آثار سلبية تمس مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي الفساد إلى إضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية، وإهدار الموارد العامة، وتقويض مبادئ الشفافية والمساءلة، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي ويزيد من مستويات الفقر وعدم المساواة (Rose-Ackerman & Palifka, 2016).

ويؤثر الفساد الإداري والمالي في النمو الاقتصادي من خلال إضعاف كفاءة تخصيص الموارد العامة، حيث تُوجَّه الموارد إلى مشروعات تحقق مصالح خاصة بدلاً من المشروعات ذات الأولوية التنموية، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الاستثمار العام وتراجع كفاءة الإنفاق الحكومي. كما يؤدي انتشار الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال، وإضعاف المنافسة، وتقليل ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وهو ما ينعكس في انخفاض معدلات الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي (Mauro, 1995).

ويرى (Mauro 1995) أن الفساد يمثل أحد أهم العوامل التي تحد من النمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار، ويقلل من كفاءة الإنفاق الحكومي، خاصة في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، وهي القطاعات التي تُعد أساساً لتحقيق التنمية المستدامة. كما أشار Tanzi and Davoodi (1997) إلى أن الفساد يؤدي إلى تشويه أولويات الإنفاق العام، وزيادة تكلفة المشروعات الحكومية، وانخفاض جودة الخدمات العامة، مما يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام. ومن ناحية أخرى، يسهم الفساد الإداري والمالي في تفاقم ظاهرة الفقر من خلال إضعاف قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وسوء توزيع الموارد، وحرمان الفئات الأكثر احتياجاً من

الاستفادة من برامج التنمية والدعم الاجتماعي. كما يؤدي الفساد إلى اتساع فجوة الدخل بين أفراد المجتمع، حيث تستفيد الفئات ذات النفوذ من الموارد العامة على حساب الفئات الفقيرة، مما يفاقم مظاهر التفاوت الاجتماعي ويضعف العدالة الاجتماعية. (World Bank, 1997)

وأكدت تقارير البنك الدولي أن الفساد يُعد من أهم العوامل التي تعيق جهود الحد من الفقر، حيث يؤدي إلى تقليص الموارد المخصصة للخدمات العامة، وإضعاف جودة التعليم والرعاية الصحية، وزيادة تكاليف الحصول على الخدمات الحكومية، وهو ما تتحمل أعباءه الفئات محدودة الدخل بصورة أكبر من غيرها. (World Bank, 1997)

وفي السياق ذاته، أوضحت منظمة الشفافية الدولية أن ارتفاع مستويات الفساد يرتبط عادة بانخفاض جودة المؤسسات العامة، وتراجع مستويات التنمية البشرية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف أنظمة الرقابة والمساءلة وسيادة القانون (Transparency International, 2023).

وقد توصلت العديد من الدراسات العربية إلى نتائج تتفق مع الأدبيات الدولية، حيث أكدت دراسة محمد (2025) أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين إدارة الموارد العامة، بما يدعم التنمية المستدامة ويحد من الفقر. كما أوضحت دراسة عاتي (2025) أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يقلل من الفساد المالي والإداري، ويؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي وتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للفساد.

وفي الاتجاه نفسه، بينت دراسة بوشعالة (2024) أن غياب الشفافية والمساءلة وضعف تطبيق سيادة القانون من أهم أسباب انتشار الفساد، وأن تعزيز مبادئ الحكم الرشيد يمثل آلية فعالة للوقاية من الفساد والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية. كما أثبتت دراسة عيماد (2021) وجود علاقة طردية

بين ارتفاع مستويات الفساد الإداري وزيادة معدلات الفقر في الدول النامية، مؤكدة أن تحسين مؤشرات مكافحة الفساد يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر.

ومن منظور اقتصادي، يترتب على الفساد الإداري والمالي انخفاض الإيرادات العامة نتيجة التهرب الضريبي، والاختلاس، وإساءة استخدام المال العام، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة وارتفاع مستويات الدين العام، مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي ويحد من قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة وخفض معدلات الفقر. (OECD, 2018)

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الفساد الإداري والمالي يمثل عائقاً رئيساً أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، إذ يؤثر في كفاءة المؤسسات الحكومية، ويضعف بيئة الاستثمار، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويقلل من فعالية السياسات التنموية. ومن ثم، فإن تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتفعيل أنظمة الرقابة والمساءلة، وتطبيق التحول الرقمي، ودعم استقلالية الأجهزة الرقابية، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية، تعد من أهم الآليات التي تسهم في مكافحة الفساد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات الرفاه الاجتماعي، والحد من الفقر.

تعتمد الدراسة على عدد من الأطر النظرية، من أبرزها:

نظرية الوكالة (Agency Theory) توضح هذه النظرية كيف يمكن أن يؤدي تضارب المصالح بين المسؤولين والمديرين إلى ظهور ممارسات فساد في حال غياب آليات الرقابة والمساءلة. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) تشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات يجب أن تراعي مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الفساد يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع والاقتصاد.

نظرية النمو الاقتصادي المؤسسي تركز هذه النظرية على دور المؤسسات القوية والحوكمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المنهجية وطرق البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي للتعرف على " أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر"، وذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع الدراسة أو عينة كبيرة منه؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها".

أساليب التحليل الإحصائي

سيتم استخدام برنامج SPSS لإجراء التحليلات التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
٢. معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
٣. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.

٤. المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

٥. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من

١. مديري الشركات.
٢. الخبراء الاقتصاديين.
٣. المختصين في مجالات الحوكمة والرقابة

أما عينة الدراسة فتتكون من: (١٠٠) مدير وخبير اقتصادي من قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة:

تعتمد الدراسة على أداة رئيسية وهي:

الاستبيان: ويتكون من جزأين

١. البيانات الديموغرافية
 ٢. مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة
- وسيتم اختبار ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا.
- أساليب التحليل الإحصائي:

سيتم استخدام برنامج SPSS لإجراء التحليلات التالية:

١. التحليل الوصفي
٢. تحليل الانحدار المتعدد
٣. معامل ارتباط بيرسون

٤. اختبار الفرضيات الإحصائية.

حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية المملكة العربية السعودية

٢. الحدود الزمنية: ٢٠١٥ – ٢٠٢٥ م.

٣. الحدود الموضوعية: تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر من منظور إداري

واقتصادي.

الفصل الثالث

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الثالث

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

تتناول هذه الدراسة منهج الدراسة المتبع، ومجتمع وعينة البحث، ووصف لخصائص أفراد عينة البحث، وكذلك كيفية بناء أداة الدراسة (الاستبانة) والتأكد من صدقها، وثباتها، وينتهي بالأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، واستخلاص النتائج.

منهج الدراسة

استناداً إلى الأهداف التي سعت الدراسة الحالية لتحقيقها؛ والاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة. فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للتعرف على " الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر "، وذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع الدراسة أو عينة كبيرة منه؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها".

مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة إلكترونياً على أفراد مجتمع الدراسة من مدير وخبير اقتصادي من قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية، وبلغت عينة الدراسة (١٠٠) من مدير وخبراء بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.

خصائص أفراد عينة الدراسة.

يتصف أفراد عينة الدراسة بعدد من الخصائص الوظيفية تتمثل في: المستوى التعليمي،

الجنس، العمر، الحالة الإجتماعية، عدد سنوات الخبرة، وذلك على النحو التالي:

١- الجنس:

جدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

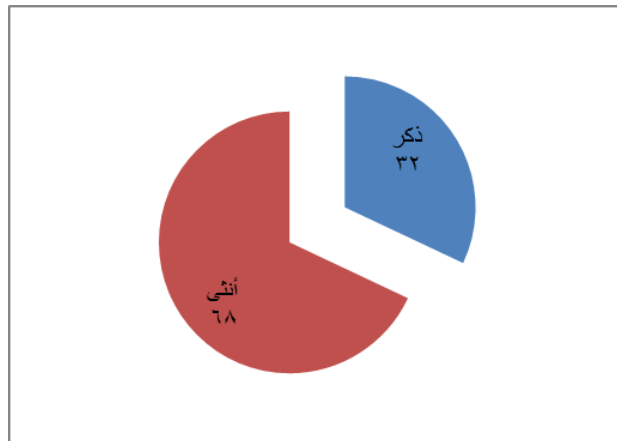
الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	٣٢	٣٢
أنثى	٦٨	٦٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٢) أن هناك (٦٨٪) من أفراد الدراسة من الإناث، في مقابل وجد

أن هناك (٣٢٪) من أفراد الدراسة من الذكور، وهذه النتيجة تدل على ارتفاع عدد الإناث في عينة

الدراسة والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس



٢- العمر:

جدول رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٢٣	٢٣
من ٣٠ إلى ٥٠ سنة	٧٥	٧٥
أكبر من ٥٠ سنة	٢	٢
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) أن هناك (٧٥٪) من أفراد الدراسة أعمارهم من ٣٠ إلى ٥٠

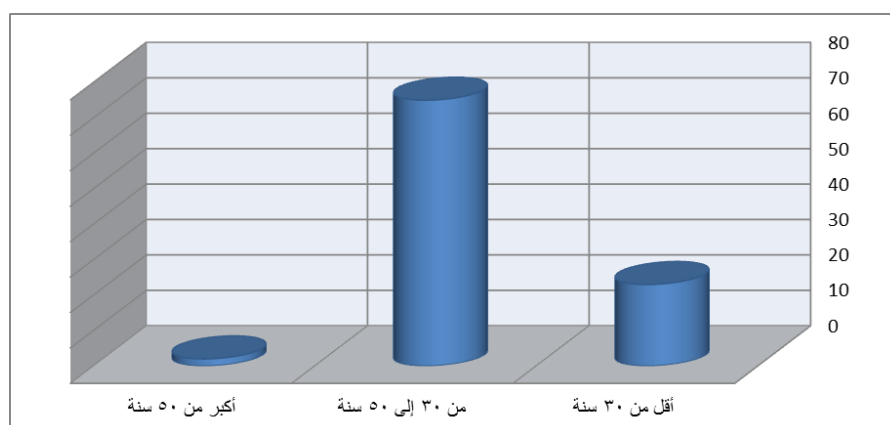
سنة،

في حين وجد أن هناك (٢٣٪) من أفراد الدراسة أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، وفي الأخير وجد أن

هناك (٢٪) من أفراد الدراسة أعمارهم أكبر من ٥٠ سنة، وهذه النتيجة تدل على تنوع مستوى اعمار

أفراد الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر



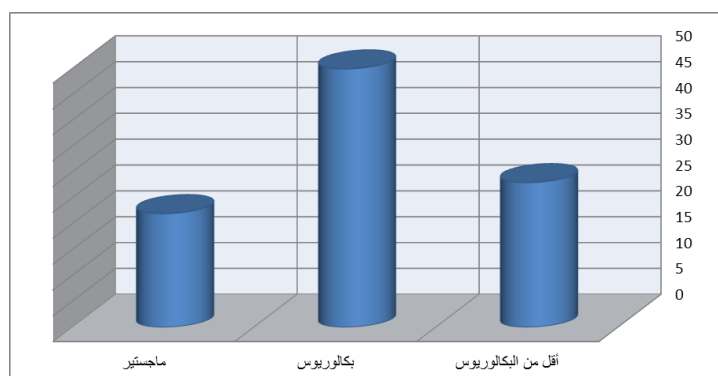
٣- المستوى التعليمي:

جدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
٢٨,٠	٢٨	أقل من البكالوريوس
٥٠,٠	٥٠	بكالوريوس
٢٢,٠	٢٢	ماجستير
١٠٠,٠	١٠٠	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث أن النسبة الأكبر من أفراد الدراسة مؤهلين العلمي بكالوريوس بنسبة (٥٠٪)، في حين أن هناك (٢٨٪) من أفراد الدراسة مؤهلهم التعليمي أقل من البكالوريوس، وفي الأخير وجد أن هناك (٢٢٪) من أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، وهذه النتيجة تدل على تنوع المؤهلات العلمية لدى أفراد الدراسة مما يساعد في الحصول على نتائج متنوعة حول أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقمهم ظاهرة الفقر، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي



٤- المسمى الوظيفي:

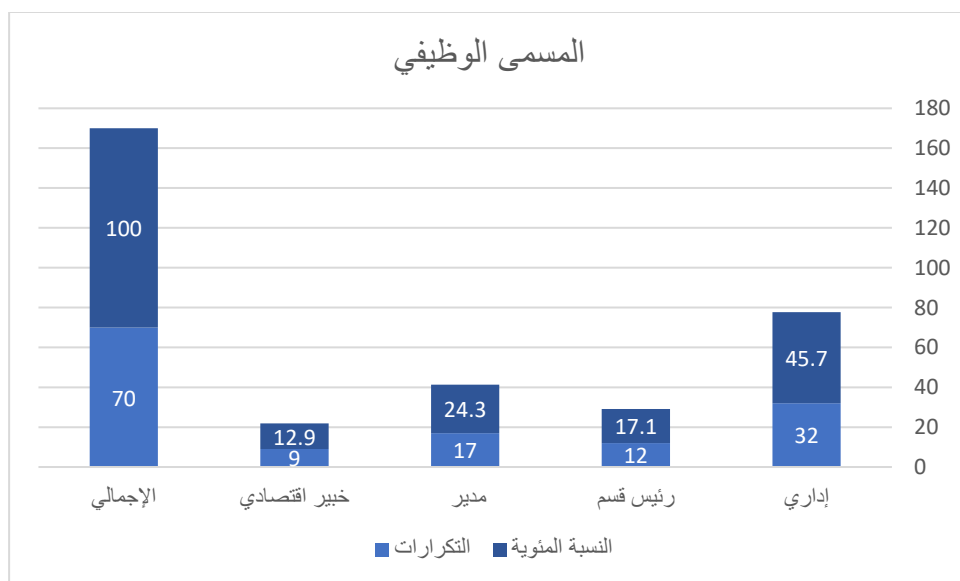
جدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

النسبة المئوية	التكرارات	المسمى الوظيفي
٤٥,٧	٣٢	إداري
١٧,١	١٢	رئيس قسم
٢٤,٣	١٧	مدير
١٢,٩	٩	خبير اقتصادي
١٠٠,٠	٧٠	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠٢٥

يوضح الجدول رقم (٤-٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، حيث وجد أن (٣٢) من أفراد الدراسة بنسبة (٤٥,٧٪) إداريين، في حين وجد أن هناك (١٧) من أفراد الدراسة بنسبة (٢٤,٣٪) مدير كما وجد أن هناك (١٢) من أفراد الدراسة بنسبة (١٧,١٪) رئيس قسم، وفي الأخير وجد أن (٩) من أفراد الدراسة بنسبة (١٢,٩٪) خبير اقتصادي، وهذه النتيجة تدل على تنوع المسميات الوظيفية لدى أفراد الدراسة والشكل التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

شكل رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠٢٦م

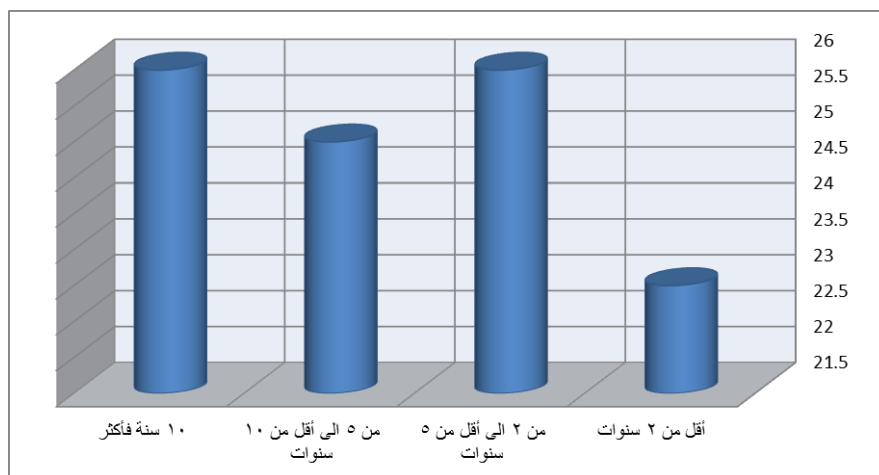
٥- سنوات الخبرة:

جدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٢ سنوات	٢٣	٢٣
من ٢ الى أقل من ٥ سنوات	٢٦	٢٦
من ٥ الى أقل من ١٠ سنوات	٢٥	٢٥
١٠ سنة فأكثر	٢٦	٢٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

يوضح الجدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث وجد أن (٢٦٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم من ٢ الى أقل من ٥ سنوات ويتساوى معهم أفراد الدراسة التي عدد سنوات خبرتهم ١٠ سنة فأكثر، كما وجد أن هناك (٢٥٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم من ٥ الى أقل من ١٠ سنوات، وفي الأخير تبين أن هناك (٢٣٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم أقل من ٢ سنوات، وهذه النتيجة تدل على تقارب عدد سنوات الخبرة بين أفراد الدراسة، والشكل التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

شكل رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة



أداة الدراسة.

بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، ويعرف عبيدات وآخرون (٢٠١٤، ص ١٠٦) الاستبيان أو ما يعرف بالاستقصاء على أنه "أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين ويقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان"، وقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل: الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

القسم الثاني: وهو يتكون من (٢٧) عبارة تتناول انتشار الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، وذلك على النحو التالي:

— المحور الأول: توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال ، ويتكون من (٩) عبارات.

— المحور الثاني: يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل ، ويتكون من (٧) عبارات.

— المحور الثالث: تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ويتكون من (٦) عبارات

— المحور الرابع: انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد، ويتكون من (٥) عبارات.

وطلب الباحث من أفراد الدراسة الإجابة عن كل عبارة بوضع علامة (٧) أمام أحد الخيارات التالية:

٥- موافق بشدة ٤- موافق ٣- محايد ٢- غير موافق ١- غير موافق بشدة

ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤/٥=٠,٨)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يتضح من خلال الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥,٠ - ٤,٢١	٤,٢٠ - ٣,٤١	٣,٤٠ - ٢,٦١	٢,٦٠ - ١,٨١	١,٨٠ - ١

صدق أداة الدراسة

صدق الأداة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، ٢٠١٢: ٤٢٩)، كما يُقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها" (عبيدات وآخرون ٢٠١٤: ١٧٩)، ولقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة والتي تتناول "أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية تطبيقية في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية"، تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بأرائهم. وقد طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة.

وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبداهها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الاستبانة في صورته النهائية.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول رقم (٧) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (توجد علاقة عكسية بين مستوى

الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال) بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٦٧٣	٦	**٠,٨٠٢
٢	**٠,٧٠٩	٧	**٠,٧٣٣
٣	**٠,٦٢٢	٨	**٠,٥٦٩
٤	**٠,٦٨٩	٩	**٠,٦٩٧
٥	**٠,٦٢٨	-	-

** دال عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من خلال الجدول رقم (٧) أن جميع عبارات محور "توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال" دالة عند مستوى (٠,٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما بين (٠,٥٦٩ ، ٠,٨٠٢)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع

معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (٨) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل) بالدرجة الكلية للمحور

العبرة	معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط
١	**٠,٦٢٣	٥	**٠,٧٢١
٢	**٠,٧٣٠	٦	**٠,٨١٤
٣	**٠,٦٦٠	٧	**٠,٧٩٣
٤	**٠,٧٢٣	-	-

** دال عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) أن جميع عبارات محور "يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل" دالة عند مستوى (٠,٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما بين (٠,٦٢٣ ، ٠,٨١٤)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (٩) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز

النمو الاقتصادي) بالدرجة الكلية للمحور

العبرة	معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٨٣	٤	**٠,٩٠٠
٢	**٠,٧٠٠	٥	**٠,٧٨٧
٣	**٠,٩١٥	٦	**٠,٨١٩

** دال عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من خلال الجدول رقم (٩) أن جميع عبارات محور "تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى

تعزيز النمو الاقتصادي" دالة عند مستوى (٠,٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما

بين (٠,٧٠٠ ، ٠,٩١٥)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق

الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة :

ثبات الأداة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم

في أوقات مختلفة (العساف، ٢٠١٢: ص ٤٣٠)، وقد قام الباحث بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام

معامل ثبات (الفا كرونباخ) والجدول رقم (١٠) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٠) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
١	توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال	٩	٠,٨٤٥
٢	يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل	٧	٠,٨٤٦
٣	تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي	٦	٠,٩٠١
	الثبات الكلي	٢٢	٠,٩٣٨

يوضح الجدول رقم (١١) أن استبانة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠,٩٣٨) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (٠,٨٤٥ ، ٠,٩٠١)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة

- قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) وفقاً للخطوات التالية:
- الحصول على موافقة المشرف الأكاديمي لتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).
 - أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المعنية لتطبيق الأداة على بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.
 - تم تطبيق أداة الدراسة على بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.
 - تم التواصل بشكل مباشر مع تلك الجهات للتأكد من نشر الاستبانة، وذلك عن طريق التنسيق مع عدد من المسؤولين.

- استمرت المتابعة بالتواصل المتقطع لبحث أفراد العينة على الاستجابة، حيث استغرق استيفاء غالبية الاستبانات ما يقارب الشهرين.
 - حصل الباحث على استجابات أفراد مجتمع الدراسة وذلك بواقع (١٠٠) استبانة، وهو ما يمثل عينة الدراسة.
 - تم إدخال بيانات الاستبانات في الحاسب الآلي من خلال البرنامج الإحصائي (spss)، والبدء بتحليلها واستخلاص النتائج وتفسيرها.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

٦. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
٧. معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
٨. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
٩. المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
١٠. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن

متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة

الفصل الرابع

النتائج الميدانية

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها من خلال عرض إجابات أفراد

الدراسة على عبارات الاستبانة وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال ؟

للتعرف أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال؛ تم

حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة

الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١١) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد

الدراسة حول علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال

م	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			
١	يسهم ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال	٠	٠	٠	٠	٥	٥	٣٣	٣٣	٦٢	٦٢	٤,٥٧	٠,٥٩٠	٤
٢	تؤدي زيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية.	٠	٠	٠	٠	١	١	٢٩	٢٩	٧٠	٧٠	٤,٦٩	٠,٤٨٦	١
٣	تقل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الإدارية كلما ارتفع مستوى الشفافية المؤسسية.	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٣٣	٣٣	٦٥	٦٥	٤,٦٣	٠,٥٢٥	٢
٤	يؤدي وضوح الأنظمة واللوائح إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز الأعمال.	٢	٢	٢	٢	٤	٤	٢٩	٢٩	٦٣	٦٣	٤,٤٩	٠,٨٣٥	٧
٥	تسهم الشفافية في الحد من التكاليف الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات.	٠	٠	١	١	٤	٤	٢٨	٢٨	٦٧	٦٧	٤,٦١	٠,٦١٨	٣
٦	يساعد الإفصاح عن المعلومات المؤسسية في تقليل تكاليف اتخاذ القرارات الاستثمارية.	١	١	١	١	٤	٤	٣٨	٣٨	٥٦	٥٦	٤,٥١	٠,٦٢٩	٥
٧	ترتبط زيادة مستوى الشفافية المؤسسية بانخفاض تكاليف ممارسة الأعمال بشكل عام.	٢	٢	٢	٢	٥	٥	٣٢	٣٢	٥٩	٥٩	٤,٤٦	٠,٨١٢	٨
٨	يؤدي ضعف الشفافية المؤسسية إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال.	١	١	٠	٠	٧	٧	٤٠	٤٠	٥٢	٥٢	٤,٤٥	٠,٦٢٧	٩
٩	يؤدي تطبيق معايير الحوكمة والشفافية إلى تحسين كفاءة الأعمال وخفض تكاليفها.	١	١	٠	٠	٥	٥	٣٧	٣٧	٥٧	٥٧	٤,٤٩	٠,٦٨٩	٦
المتوسط الحسابي العام												٤,٥٤	٠,٤٤١	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١١) أن توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية

وتكاليف ممارسة الأعمال يتضمن (٩) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما

بين (٤,٤٥ إلى ٤,٦٩) من أصل (٥,٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور جاءت بدرجة موافقة بشدة.

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤,٥٤) بانحراف معياري (٠,٤٤١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال، وهذا يدل على أنه يتم مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال وفق أفضل الممارسات العالمية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (تؤدي زيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٦٩) وبانحراف معياري (٠,٤٨٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على وجود زيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية.

٢- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (تقل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الإدارية كلما ارتفع مستوى الشفافية المؤسسية) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٦٣) وبانحراف معياري (٠,٥٢٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن تقل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الإدارية كلما ارتفع مستوى الشفافية المؤسسية.

٣- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (تسهم الشفافية في الحد من التكاليف الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٦١) وبانحراف معياري (٠,٦١٨)، وهذا يدل

على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن تسهم الشفافية في الحد من التكاليف الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات.

٤- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (يسهم ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٥٧) وبانحراف معياري (٠,٥٩٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على وجود ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال.

٥- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (يساعد الإفصاح عن المعلومات المؤسسية في تقليل تكاليف اتخاذ القرارات الاستثمارية) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤,٥١) وبانحراف معياري (٠,٦٢٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أنه يساعد الإفصاح عن المعلومات المؤسسية في تقليل تكاليف اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٦- جاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص على (يؤدي تطبيق معايير الحوكمة والشفافية إلى تحسين كفاءة الأعمال وخفض تكاليفها) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٤,٤٩) وبانحراف معياري (٠,٦٨٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن يؤدي تطبيق معايير الحوكمة والشفافية إلى تحسين كفاءة الأعمال وخفض تكاليفها.

٧- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (يؤدي وضوح الأنظمة واللوائح إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز الأعمال) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (٤,٤٩) وبانحراف معياري (٠,٨٣٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على وضوح الأنظمة واللوائح إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز الأعمال.

٨- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (ترتبط زيادة مستوى الشفافية المؤسسية بانخفاض تكاليف ممارسة الأعمال بشكل عام) بالمرتبة الثامنة وقبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٤٦)

وبانحراف معياري (٠,٨١٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على زيادة مستوى الشفافية المؤسسية بانخفاض تكاليف ممارسة الأعمال بشكل عام.

٩- جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على (يؤدي ضعف الشفافية المؤسسية إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال) بالمرتبة التاسعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٤٥) وبانحراف معياري (٠,٦٢٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على ضعف الشفافية المؤسسية إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال.

السؤال الثاني: يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل؟
للتعرف على يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٣) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات

أفراد الدراسة حول يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في

الدخل

م	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
١	يؤدي الفساد المالي إلى زيادة مستويات الفقر في المجتمع.	١	١	٢	٢	٦	٦	٣٣	٣٣	٥٨	٥٨	٤,٤٨	٠,٧٠٥	٣
٢	يسهم الفساد المالي في اتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل.	١	١	٢	٢	١٧	١٧	٣٣	٣٣	٤٧	٤٧	٤,٢٣	٠,٨٧٤	٦
٣	يؤدي انتشار الفساد المالي إلى تراجع العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية.	٠	٠	٩	٩	٨	٨	٤١	٤١	٤٢	٤٢	٤,١٦	٠,٩١٨	٧
٤	يؤثر الفساد المالي سلبيًا في فرص الفئات محدودة الدخل للحصول على الخدمات الأساسية.	٤	٤	٣	٣	٧	٧	٢٤	٢٤	٦٢	٦٢	٤,٤٠	٠,٩٦٨	٥
٥	يؤدي الفساد المالي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام الموجه لبرامج الحد من الفقر.	١	١	١	١	٤	٤	٣٢	٣٢	٦٢	٦٢	٤,٥٣	٠,٧١٧	١
٦	يسهم الفساد المالي في زيادة معدلات البطالة بشكل غير مباشر، مما يفاقم الفقر.	١	١	٢	٢	٤	٤	٣٦	٣٦	٥٧	٥٧	٤,٤٦	٠,٧٥٨	٤
٧	يؤدي الفساد المالي إلى انخفاض كفاءة المشروعات التنموية التي تستهدف تحسين المستوى المعيشي.	٢	٢	٣	٣	٢	٢	٣٠	٣٠	٦٣	٦٣	٤,٤٩	٠,٨٤٧	٢
-												٤,٣٩	٠,٥٩٩	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١٣) أن محور يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات

الفقر وعدم المساواة في الدخل يتضمن (٧) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات

المحور ما بين (٤,١٦ إلى ٤,٥٣) من أصل (٥,٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة

والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد

الدراسة حول عبارات المحور تتراوح ما بين (موافق - موافق بشدة).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤,٣٩) بانحراف معياري (٠,٥٩٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل، وهذا يدل على أنه يتم يؤثر بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل.

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل ، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (يؤدي الفساد المالي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام الموجه لبرامج الحد من الفقر) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٥٣) وبانحراف معياري (٠,٧١٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة أن يؤدي الفساد المالي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام الموجه لبرامج الحد من الفقر.

٢- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (يؤدي الفساد المالي إلى انخفاض كفاءة المشروعات التنموية التي تستهدف تحسين المستوى المعيشي) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٤٩) وبانحراف معياري (٠,٨٤٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على انخفاض كفاءة المشروعات التنموية التي تستهدف تحسين المستوى المعيشي.

٣- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (يؤدي الفساد المالي إلى زيادة مستويات الفقر في المجتمع) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٤٨) وبانحراف معياري (٠,٧٠٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على زيادة مستويات الفقر في المجتمع.

٤- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (يسهم الفساد المالي في زيادة معدلات البطالة بشكل غير مباشر، مما يفاقم الفقر) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٤٦) وبانحراف معياري (٠,٧٥٨)،

وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على زيادة معدلات البطالة بشكل غير مباشر، مما يفاقم الفقر.

٥- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (يؤثر الفساد المالي سلباً في فرص الفئات محدودة الدخل للحصول على الخدمات الأساسية) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤,٤٠) وبانحراف معياري (٠,٩٦٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على فرص الفئات محدودة الدخل للحصول على الخدمات الأساسية.

٦- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (يسهم الفساد المالي في اتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٤,٢٣) وبانحراف معياري (٠,٨٧٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على اتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل.

٧- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (يؤدي انتشار الفساد المالي إلى تراجع العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (٤,١٦) وبانحراف معياري (٠,٩١٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد المالي إلى تراجع العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية.

السؤال الثالث: تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي؟

للتعرف على أن تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي ؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات

أفراد الدراسة حول تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي

م	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			
١	تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.	١	١	٢	٢	٥	٥	٢٨	٢٨	٦٤	٦٤	٤,٥٦	٠,٦٨٨	١
٢	تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.	٢	٢	٢	٢	٤	٤	٣٥	٣٥	٥٧	٥٧	٤,٤٦	٠,٧٦٠	٣
٣	يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.	٤	٤	٣	٣	٤	٤	٣٠	٣٠	٦٠	٦٠	٤,٤٨	٠,٨٠٢	٢
٤	يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	٣	٣	٢	٢	٧	٧	٣٠	٣٠	٥٨	٥٨	٤,٤٥	٠,٨٠١	٤
٥	تسهم الحوكمة المؤسسية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية.	٢	٢	١	١	٥	٥	٣٩	٣٩	٥٣	٥٣	٤,٤٣	٠,٧٣١	٥
٦	تعزز الحوكمة المؤسسية القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والدولية.	٣	٣	٢	٢	٥	٥	٣٧	٣٧	٥٣	٥٣	٤,٣٨	٠,٨٤٢	٦
-	المتوسط الحسابي العام										٤,٤٦	٠,٦٣١	-	

يتضح من خلال الجدول رقم (١٤) أن تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي يتضمن (٦) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٤,٣٨) إلى (٤,٥٦) من أصل (٥,٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج

الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور جاءت بدرجة موافقة بشدة.

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤,٤٦) بانحراف معياري (٠,٦٣١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وهذا يدل على أن تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو

الاقتصادي) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٥٦) وبانحراف معياري (٠,٦٨٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على تعزيز النمو الاقتصادي.

٢- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة

الأعمال) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٤٨) وبانحراف معياري (٠,٨٠٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.

٣- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة استخدام

الموارد الاقتصادية) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٤٦) وبانحراف معياري (٠,٧٦٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

- ٤- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٤٥) وبانحراف معياري (٠,٨٠١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على تحسين الأداء المالي للمؤسسات.
- ٥- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (تسهم الحوكمة المؤسسية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية) بالمرتبة الخامسة وقبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٤٣) وبانحراف معياري (٠,٧٣١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية.
- ٦- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (تعزز الحوكمة المؤسسية القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والدولية) بالمرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٣٨) وبانحراف معياري (٠,٨٤٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن تعزز الحوكمة المؤسسية القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والدولية.

السؤال الرابع: انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد؟

للتعرف على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد؛ تم حساب

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما

تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٥) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات

أفراد الدراسة حول انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد

م	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
١	يسهم الفساد الإداري والمالي في سوء تخصيص الموارد المالية للمشروعات الحكومية.	٤	٤	٣	٣	٩	٩	٣٤	٣٤	٥٠	٥٠	٢	١,٠١٤	٢
٢	يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى هدر الموارد العامة وتقليل الاستفادة منها.	٣	٣	٥	٥	٧	٧	٣٦	٣٦	٤٩	٤٩	١	٠,٩٩٣	١
٣	يؤثر الفساد الإداري والمالي سلبًا في كفاءة تنفيذ المشروعات التنموية.	٣	٣	٥	٥	١٢	١٢	٣٣	٣٣	٤٧	٤٧	٥	١,٠٢٢	٥
٤	يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه الإنفاق العام نحو أولويات غير تنموية.	٣	٣	٤	٤	١٣	١٣	٣٣	٣٣	٤٧	٤٧	٤	٠,٩٥٨	٤
٥	يؤدي الحد من الفساد الإداري والمالي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	٣	٣	٤	٤	٩	٩	٣٧	٣٧	٤٧	٤٧	٣	٠,٩٧٧	٣
المتوسط الحسابي العام												٤,٢٤	٠,٧٧١	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١٥) أن انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام

وتخصيص الموارد يتضمن (٥) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين

(٤,١٦ إلى ٤,٢٣) من أصل (٥,٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات

المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور

جاءت ما بين الموافقة والموافقة بشدة.

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤,٢٤) بانحراف معياري (٠,٧٧١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد، وهذا يدل على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد.

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- ١- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى هدر الموارد العامة وتقليل الاستفادة منها) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٢٣) وبانحراف معياري (٠,٩٩٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن هدر الموارد العامة وتقليل الاستفادة منها.
- ٢- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (يسهم الفساد الإداري والمالي في سوء تخصيص الموارد المالية للمشروعات الحكومية) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٢٣) وبانحراف معياري (١,٠١٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن يسهم الفساد الإداري والمالي في سوء تخصيص الموارد المالية للمشروعات الحكومية.
- ٣- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (يؤدي الحد من الفساد الإداري والمالي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٢١) وبانحراف معياري (٠,٩٧٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- ٤- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه الإنفاق العام نحو أولويات غير تنموية) بالمرتبة الرابعة وقبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٢٠) وبانحراف معياري

(٠,٩٥٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن يؤدي انتشار الفساد إلى

توجيه الإنفاق العام نحو أولويات غير تنموية.

٥- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (يؤثر الفساد الإداري والمالي سلبًا في كفاءة تنفيذ

المشروعات التنموية) بالمرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (٤,١٦) وبانحراف معياري

(١,٠٢٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على كفاءة تنفيذ المشروعات

التنموية.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

يشمل هذا الفصل على عرض لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها ومن ثم التوصيات المقترحة في

ضوء تلك النتائج.

أولاً: خلاصة الدراسة:

احتوت الدراسة على خمسة فصول بالإضافة إلى المراجع والملاحق، وتناول الفصل الأول كمدخل

لدراسة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، والتساؤلات التي تجيب عنها، وأهم المصطلحات التي

استخدم الباحث في دراستها.

وتناول الباحث في هذا الفصل مفاهيم الدراسة وحددت أهداف دراستها، والتي تمثلت في التعرف

أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر ولتحقيق هذه الأهداف

سعت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما أثر الفساد الإداري على معدلات النمو الاقتصادي؟
- ما العلاقة بين الفساد المالي ومستويات الفقر؟
- كيف تؤثر الشفافية المؤسسية على بيئة الاستثمار في المملكة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الفساد وتحسن النمو الاقتصادي؟

أما الفصل الثاني فقد ناقش الإطار النظري للدراسة كما اشتمل على الدراسات السابقة

لدراسة وقام الباحث بالتعقيب عليها.

وتناول الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي، وأوضح الباحث مجتمع الدراسة المستهدف والمتمثل في مدير وخبير اقتصادي من

قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية، وقد استجاب لعملية التوزيع (١٠٠) مدير وخبير، كما بين الباحث في هذا الفصل كيفية إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، وأوضح الباحث بعد ذلك إجراءات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) بعرضها في صورتها الأولية على المشرف ومجموعة من المحكمين وفي ضوء آرائهم قام الباحث بتطبيق أداة دراستها، وحددت الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

أما الفصل الرابع فقد تناول عرض وتحليل نتائج الدراسة متناولاً الإجابة على أسئلتها ومناقشة نتائجها، وربطها مع نتائج الدراسة السابقة، وفي الفصل الخامس من هذه الدراسة قام الباحث بتلخيص الدراسة، وعرض أهم نتائجها، واقترح أبرز توصياتها.

ثانياً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

أ) النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة:

- بينت نتائج الدراسة النسبة الأكبر من أفراد الدراسة أن هناك (٦٨٪) من أفراد الدراسة من الإناث، في مقابل وجد أن هناك (٣٢٪) من أفراد الدراسة من الذكور.
- بينت نتائج الدراسة النسبة الأكبر من أفراد الدراسة أن أعمارهم (٧٥٪) من أفراد الدراسة من ٣٠ إلى ٥٠ سنة.
- بينت نتائج الدراسة حيث أن النسبة الأكبر من أفراد الدراسة مؤهلين العلمي بكالوريوس بنسبة (٥٠٪)، في حين أن هناك (٢٨٪) من أفراد الدراسة مؤهلهم التعليمي أقل من البكالوريوس.

- كما بينت نتائج الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، أن هناك (٣٢) من أفراد الدراسة بنسبة (٤٥,٧٪) إداريين، في حين وجد أن هناك (١٧) من أفراد الدراسة بنسبة (٢٤,٣٪) مدير .

➤ كما أوضحت نتائج الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، أن هناك (٢٦٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم من ٢ الى أقل من ٥ سنوات ويتساوى معهم أفراد الدراسة التي عدد سنوات خبرتهم ١٠ سنة فأكثر.

➤ وأظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي العام أن هناك (٤,٥٤) بانحراف معياري (٠,٤٤١) يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال.

➤ وأيضاً أظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي العام أن هناك (٤,٣٩) بانحراف معياري (٠,٥٩٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل.

➤ وأظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي أن هناك (٤,٤٦) بانحراف معياري (٠,٦٣١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

➤ وأظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي أن هناك (٤,٢٤) بانحراف معياري (٠,٧٧١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد.

النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:

➤ يسهم ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال

➤ تؤدي زيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية.

- تقل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الإدارية كلما ارتفع مستوى الشفافية المؤسسية.
 - يؤدي وضوح الأنظمة واللوائح إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز الأعمال.
 - تسهم الشفافية في الحد من التكاليف الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات.
- بينت نتائج الدراسة على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة أن يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:
- يؤدي الفساد المالي إلى زيادة مستويات الفقر في المجتمع.
 - يسهم الفساد المالي في اتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل.
 - يؤدي انتشار الفساد المالي إلى تراجع العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية.
 - يؤثر الفساد المالي سلبًا في فرص الفئات محدودة الدخل للحصول على الخدمات الأساسية.
 - يؤدي الفساد المالي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام الموجه لبرامج الحد من الفقر.
- أوضحت نتائج الدراسة على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:
- تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.
 - تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.
 - يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.
 - يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.
 - تسهم الحوكمة المؤسسية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية.
- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:
- يسهم الفساد الإداري والمالي في سوء تخصيص الموارد المالية للمشروعات الحكومية.

- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى هدر الموارد العامة وتقليل الاستفادة منها.
- يؤثر الفساد الإداري والمالي سلبًا في كفاءة تنفيذ المشروعات التنموية.
- يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه الإنفاق العام نحو أولويات غير تنموية.
- يؤدي الحد من الفساد الإداري والمالي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- ١- تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.
- ٢- الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.
- ٣- تعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة.
- ٤- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي، مع تحديثها بشكل دوري بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- ٥- تعزيز استقلالية وكفاءة الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء مهامها في الكشف عن حالات الفساد ومتابعتها دون تدخل.
- ٦- التحول نحو الحكومة الرقمية وتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمراجعين، بما يحد من فرص الفساد.
- ٧- رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي في المؤسسات الحكومية، ونشر التقارير المالية والإدارية بصورة دورية لتعزيز الثقة والمساءلة.

٨- تطبيق نظم رقابة داخلية فعالة تعتمد على إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية للكشف المبكر عن الممارسات غير النظامية.

٩- تعزيز حماية المبلغين عن الفساد من خلال توفير قنوات آمنة للإبلاغ وضمان السرية والحماية القانونية.

١٠- نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد عبر برامج تدريبية وتوعوية تستهدف العاملين في القطاعين العام والخاص.

١١- تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال اعتماد معايير موضوعية في تخصيص الموارد، وربط الإنفاق بمؤشرات الأداء والنتائج.

المراجع

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. عاتي، عمار (٢٠٢٥) توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج ٦، ع ٢٤.
٢. عيماد، معوشي (٢٠٢١) دراسة أثر الفساد الإداري على إنتشار الفقر في الدول النامية للعام ٢٠١٩م، مجلة الاقتصاد والمالية، مج ٧، ع ٢٤.
٣. محمد، هند إبراهيم (٢٠٢٥) دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج ٦، ع ٢٤.
٤. أبو العز، نهلة أحمد (٢٠١٥) تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا: نيجيريا نموذجاً، مجلة مصر المعاصرة، مج ١٠٦، ع ٥١٩٤.
٥. بوشعالة، عمر حسين (٢٠٢٤) تعزيز دور الحكم الرشيد للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، مج ٤٢، ع ١٤.
٦. مشري، عبد الحلیم، (٢٠١٥) الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس.
٧. الموسوي، إلهام عطا حطحوط (٢٠٠٥) دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة القانونية مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية ، جامعة بغداد .
٨. السالم، عبد الله بن عبد الكريم، (٢٠١٩)، استراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية، ندوة إدارة المال العام، كوالالمبرو -ماليزيا.

٩. عبد اللطيف، أسار فخري، (٢٠١٨) أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، العراق: البنك المركزي العراقي.
١٠. كوهين، تومر يوسف (٢٠١٦) مكافحة الفساد في المنظومة العقابية المطبقة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
١١. عتيقة، صبرينة (٢٠١٦) الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع٧.
١٢. الجحيلان، محمد (٢٠٢٤) مكافحة الفساد المالي والإداري في القانون الكويتي مقارنة بالقانون المصري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، دورية علمية محكمة، الكويت.
١٣. أحمد، شريف (٢٠٢٤) مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج١٦، ع٤.
١٤. ياسين، عدنان (٢٠٢٠) الفقر والمشكلات الاجتماعية، بحث مقدم إلى ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة.
١٥. عبدالخالق، أثير (٢٠٠٩) استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية.
١٦. أحمد، عزوز (٢٠١٧) أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، مجلة المعارف علمية دولية حكمة، ع٢٢.
١٧. الصغير، صالح (٢٠٢٢) مشكلة الفقر باعتبارات الفنية والمنهجية من المنظور الاجتماعي، كلية الآداب جامعة الملك سعود.

١٨. شاهين، محمود (٢٠٢٥) تأثير الفساد على التنمية والنمو الاقتصادي، مجلة البحوث القانونية

والاقتصادية، ع٦٢.

١٩. الجمل، هشام (٢٠٢٤) الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته

من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Mauro, P. (1995). *Corruption and growth*. Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681–712.
2. OECD. (2018). *Consequences of corruption at the sector level and implications for economic growth and development*. OECD Publishing.
3. Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). *Corruption and government: Causes, consequences, and reform* (2nd ed.). Cambridge University Press.
4. 1. Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does corruption affect income inequality and poverty? IMF Working Paper.

<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Does-Corruption-Affect-Income-Inequality-and-Poverty-15863>

5. World Bank. (2021). Anti-Corruption for Development Report.

<https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>

6. Transparency Corruption International. Perceptions (2023). Index.

<https://www.transparency.org/en/cpi>

7. Mauro,P. (1995). Corruption and Growth. Quarterly Journal of Economics.

<https://academic.oup.com/qje/article/110/3/681/1899692>

8. Nicholls et al., (2017) Corruption and Misuse of Public Office.

الملاحق

استمارة الاستبانة

استمارة الاستبانة

السيدة/الفاضل/ة

السلام عليكم رحمة الله وبركاته،

نأمل منكم التكرم بالمشاركة في تعبئة هذا الاستبيان، الذي يهدف إلى دراسة أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية تطبيقية في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية (٢٠١٥ - ٢٠٢٥)، وذلك ضمن متطلبات بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA). يُعد رأيكم ذا أهمية لتساعدكم على تحقيق التوافق مع حياتهم الشخصية، ووضع معايير ومقاييس واضحة ومقبولة كهدف يسعى الجميع إلى الوصول إليه. وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهودكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، شاكرين ومقدرين لكم تعاونكم ودعمكم.

الباحث

أولاً: البيانات الشخصية:

أولاً: البيانات الأولية:

الجنس:

- ذكر ()
- أنثى ()

العمر:

- أقل من ٣٠ سنة ()
- من ٣٠ إلى ٥٠ سنة ()
- أكبر من ٥٠ سنة ()

المستوى التعليمي:

- أقل من البكالوريوس ()
- بكالوريوس ()
- أعلى من البكالوريوس ()

المسمى الوظيفي:

- إداري ()
- رئيس قسم ()
- مدير ()
- خبير اقتصادي ()

سنوات الخبرة:

- أقل من ٢ سنوات ()
- من ٢ الى أقل من ٥ سنوات ()
- من ٥ الى أقل من ١٠ سنوات ()
- ١٠ سنة فأكثر ()

ثانياً: محاور الاستبيان

ثانياً: محور الدراسة:

المحور الأول: علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يسهم ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال					
٢	تؤدي زيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية.					
٣	تقل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الإدارية كلما ارتفع مستوى الشفافية المؤسسية.					
٤	يؤدي وضوح الأنظمة واللوائح إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز الأعمال.					
٥	تسهم الشفافية في الحد من التكاليف الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات.					
٦	يساعد الإفصاح عن المعلومات المؤسسية في تقليل تكاليف اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
٧	ترتبط زيادة مستوى الشفافية المؤسسية بانخفاض تكاليف ممارسة الأعمال بشكل عام.					
٨	يؤدي ضعف الشفافية المؤسسية إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال.					
٩	يؤدي تطبيق معايير الحوكمة والشفافية إلى تحسين كفاءة الأعمال وخفض تكاليفها.					

المحور الثاني: يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يؤدي الفساد المالي إلى زيادة مستويات الفقر في المجتمع.					
٢	يسهم الفساد المالي في اتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل.					
٣	يؤدي انتشار الفساد المالي إلى تراجع العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية.					
٤	يؤثر الفساد المالي سلبًا في فرص الفئات محدودة الدخل للحصول على الخدمات الأساسية.					
٥	يؤدي الفساد المالي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام الموجه لبرامج الحد من الفقر.					
٦	يسهم الفساد المالي في زيادة معدلات البطالة بشكل غير مباشر، مما يفاقم الفقر.					
٧	يؤدي الفساد المالي إلى انخفاض كفاءة المشروعات التنموية التي تستهدف تحسين المستوى المعيشي.					

المحور الثالث: تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.					
٢	تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.					
٣	يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.					
٤	يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.					
٥	تسهم الحوكمة المؤسسية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية.					
٦	تعزز الحوكمة المؤسسية القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والدولية.					

المحور الرابع: انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يسهم الفساد الإداري والمالي في سوء تخصيص الموارد المالية للمشروعات الحكومية.					
٢	يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى هدر الموارد العامة وتقليل الاستفادة منها.					
٣	يؤثر الفساد الإداري والمالي سلباً في كفاءة تنفيذ المشروعات التنموية.					
٤	يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه الإنفاق العام نحو أولويات غير تنموية.					
٥	يؤدي الحد من الفساد الإداري والمالي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.					

The impact of administrative and financial corruption on economic growth rates and the exacerbation of poverty: An applied analytical study in the business environment of the Kingdom of Saudi Arabia (2015-2025)

Preparing

Saeed Saad Al-Dossari

ID number: 253001263

Supervisor

Dr. ALFaisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year

2026